لغز العدوان على اليمن

هيغنز: الأموال السعودية تتدفق إلى أيدي الإرهابيين

متابعات /

قال براين هيغنز عضو الكونجرس الأميركي إن أموالاً سعودية كبيرة تتدفق إلى الإرهابيين ، مشيراً الى أن ما تفعله السعودية في اليمن يشبه ما تتهم واشنطن روسيا بالقيام به في أوكرانيا.

وقال براين هيغنز وهو عضو في وفد من الكونغرس الأمريكي زار موسكو مطلع إبريل الجاري، في حديث أجرته معه صحيفة كوميرسانت الروسية: إن الانتقادات الموجهة للولايات المتحدة بشأن التدخل السعودي في اليمن ومقارنته بالتدخل الروسي في أوكرانيا "هي انتقادات عادلة ومحقة"، موضحاً: " لهذا السبب نحن نقوم الآن بمراجعة نظام التحالفات في المنطقة ".

وأشار هيغنز إلى ان كميات كبيرة جداً من الأموال تتدفق فعلاً من السعودية إلى أيدي الإرهابيين بهذه الطريقة أو تلك ، منوّها الى أن منفذي هجمات 11 سبتمبر عام 2001م جميعهم عملياً من مواطني المملكة السعودية.

الى ذلك نشرت وكالة "سبوتنيك" الروسية الناطقة بالانجليزية مقالاً تحليلياً بعنوان "لعبة الرياض السرية القذرة في اليمن " للباحث والمحلل السياسي الأمريكي فيل بتلر، أعاد فيه الحرب التي تشنها السعودية على اليمن الى تعطّشها للنفط اليمني واحتياطات الغاز الكبيرة فيه .

يقول فيل بتلر: (تستمر السعودية بقصف اليمن حتى ترجعه إلى العصر الحجري .. جوهر المسألة هو أن اليمن لديه احتياطيات نفطية عالية جداً، في حين احتياطات الرياض تنضب بشكل متسارع) ، مشيراً الى " أن حرب السعودية التي تدعمها الولايات المتحدة ضد اليمن ، ليست حول دعم الشرعية الديمقراطية والدستورية والفتنة الطائفية بين السنة والشيعة ولا لدعم حقوق الانسان ومشروع الدولة المدنية في اليمن ، ولا هي حملة عسكرية ضد تنظيم القاعدة في المنطقة أو ضد توسع الحوثيين، بل هناك أسباب أخرى".

ويلفت المحلل والباحث الأمريكي ، الانتباه إلى أن وسائل الإعلام الغربية عادة ما تصف اليمن بأنها "صغيرة " في إنتاج الطاقة ، لكن حقيقة الأمر هي أن هذا البلد يجلس على احتياطيات نفطية وغازية كبيرة جداً، والتي تريد المملكة العربية السعودية وحلفاؤها

> **بتلر: السعودية وحلفاؤها متعطشون للنفط والغاز اليمني**

> **وثائق سرية أمريكية: اليمن يمتلك كميات كبيرة من احتياطات الغاز**

السيطرة عليها ، موضحا أن اليمن تقع في باب المندب، وهو مركز وممر رئيس للعبور البحري للنفط (3,4 مليون برميل من النفط يمر عبره يومياً).

وكان فيل بتلر قد حذّر في تقرير سابق في "New Eastern Outlook" ، من أن الثروة النفطية للسعودية بدأت بالنضوب ، مؤكدا أنه وبالنظر إلى طبيعة احتياطيات النفط لدى المملكة العربية السعودية ، والإنتاج غير المحدود على مدى عقود، فمن الممكن، ببساطة، نضوب الغاز. وفي هذا السياق ، ليس من المستغرب أن الرياض قد اعتمدت مؤخراً نهج السياسة الخارجية العدوانية تجاه جيرانها.

ويضيف قائلاً: "نظراً إلى نفاد آخر الموارد الوحيدة القابلة للبيع في المملكة ، وأن الملوك السعوديين قد أوقعوا بلادهم وسط فوضى ، حينها ينبغي أن يكتشف الناس أنهم في مأزق حقيقي ، وهذا هو السبب وراء الموقف السعودي العدواني في سوريا، وخصوصاً عندما يتعلق الأمر باليمن".

وسلط فيل بتلر الضوء على تقرير في Offshore-mag.com) 2013) بعنوان "المملكة العربية السعودية تزيد بشكل كبير من المنصات الجديدة، لتسريع التنمية في الخارج" ، حيث قال وزير النفط السعودي علي النعيمي: إن المملكة لن تزيد الطاقة الانتاجية أكثر من 12,5 مليون برميل يومياً للسنوات الـ 30 القادمة، خلافاً عندعوات سابقة لزيادة الانتاج إلى 15 مليون برميل يومياً لتلبية الطلب العالمي. وفي الوقت نفسه، ومع ذلك، زادت السعودية على نطاق واسع في تثبيت عدد من منصات الحفر في الأشهر الأخيرة.

وتساءل المحلل الأمريكي : إذا كانت الرياض لم تخطط لزيادة طاقتها الإنتاجية، فلماذا التسرع في تثبيت منصات جديدة ؟

يؤكد المحلل الأمريكي، في نفس السياق، أن ادارة البيت الأبيض الأميركي تدرك ، منذ أمد بعيد، أن اليمن لديها احتياطيات الغاز بكميات كبيرة. ويشير إلى برقية سرية للسفير الأمريكي السابق لدى اليمن ستيفن سيش عام 2008م نشرها موقع "ويكيليكس" ، جاء فيها: "أن محافظات شبوة ومأرب والجوف لديها احتياطيات الغاز بكميات كبيرة".

أما بالنسبة للنفط ، وفقاً لمسح جيولوجي مفصل لشركة «USGS»، فإن اليمن تمتلك خزانات نفطية بحرية بالإضافة إلى 3 مليارات برميل من احتياطيات النفط في ميدي بمحافظة حجة التي يسعى السعوديون للسيطرة عليها عسكرياً، ومنطقة خور شرمة ومدن ساحل محافظة حضرموت التي تسيطر عليها داعش والقاعدة منذ بدء الحرب السعودية على اليمن قبل عام كامل ، وفق تفاهمات سرية مع السعوديين والأميركيين برعاية بعض رجال الدين المتشددين في حزب اسلامي يمني يرتبط بالتنظيم الدولي للإخوان المسلمين.

يشدد الباحث فيل بتلر على أن السبب في مسارعة إدارة أوباما والحكومات الأوروبية لقصف اليمنيين بحجة مساعدتهم، هي مصالحهم الخاصة في الشرق الأوسط.

ويخلص بتلر إلى القول: "هذا هو لغز الفوضى في اليمن" ، لذا يجب أن يكون اليمنيون وغيرهم على علم تام بهذه الحقيقة.

كشفها موقع أمريكي

تفاصيل الخطة «ب» لتقسيم اليمن

ألمح تقرير نشره موقع امريكي إلى اتجاه السعودية لتنفيذ ما أسماه (الخطة ب) في اليمن، التي قال إنها تتضمن تفكيك وتقسيم اليمن، بعدما فشلت الرياض في فرض سيطرة قواتها مع التحالف العربي على كامل اليمن.

تقرير موقع «جلوباليست»، تساءل عما إذا كان التحالف السعودي لديه خطة احتياطية حال فشلت عملية السيطرة الكاملة على اليمن، مرجحاً أن تكون أحد الحلول المطروحة والممكنة، هو تقسيم وتفكيك اليمن، وهو ما وصفه بالخطة (ب) التي اعتبرها «الأكثر بؤساً وقتامة».

ويحذر كاتبا التقرير من أنه «عندما تنتهي الحرب، التي تدعمها الولايات المتحدة في اليمن، سوف تكون هناك دويلة إرهابية مستقلة أخرى في اليمن»، في إشارة لنشاط تنظيمات القاعدة والحوثيين.

التقرير يحاول الإجابة عما جرى في اليمن بعد مرور عام على الحرب، وما نتج عن وقف إطلاق النار الأخير الذي وصفه بأنه «محكوم عليه بالفشل»، مشيراً إلى أن المبررات السعودية للحرب، والتي حاول سفيرها في أمريكا الأمير «عبدالله آل سعود» شرحها في مقال بصحيفة وول ستريت جورنال مؤخراً «لم تكن مقنعة».

ويشير التقرير إلى أن السفير السعودي يعترف بأن «الشعب يعرف بالكاد لماذا أطلقت المملكة الحرب»، حيث يقول: «كنت خارج الخدمة الحكومية مع بدء العملية، لذلك مثل كثير من السعوديين، كنت أتساءل لماذا أقدمت المملكة على هذا العمل الجريئ وغير المعتاد».

هل كانت هناك خطة (ب)؟

تحت هذا العنوان، يقول الموقع الأمريكي إن التحالف السعودي لديه «خطة احتياطية» في حال فشل عملية السيطرة الكاملة على اليمن وهو «تقسيم البلاد».

ويشير إلى أن «هذه النتيجة المستهدفة (أي التقسيم) قد تبدو مبالغاً فيها أو مثيرة للقلق، ولكن من هم على دراية بتاريخ اليمن على مدى العقود القليلة الماضية لن يشعروا بالمفاجأة إذا علموا أن هذا هو الهدف غير المعلن من حرب السعودية هناك». فاليمن يعد بلداً فقيراً جداً، وكان ينظر إليه على نطاق واسع قبل الحرب كنموذج لدولة فاشلة، ويحيط بحدوده الطويلة مع السعودية (1100 ميل)، الثراء والقوة القادمان من السعودية.

فعدد سكان اليمن، حوالي 27 مليون نسمة، هو تقريبا نفس حجم سكان السعودية، ولكن دخل الفرد في اليمن يبلغ 20/1 من دخل الفرد في السعودية، ولهذا فالتحديات في اليمن اجتماعية واقتصادية بطبيعتها، ومحاولة السعودية تفجير هذه التحديات عن بعد «ممكن»، كما يمكنها من التحكم في اليمن.

ويؤكد التقرير أن السعودية قد تعمدت تدمير البنية التحتية في اليمن على غرار ما فعلته أمريكا في العراق. مؤكدا أن القوات البرية المشكلة من عدة دول عربية «لم تفعل شيئاً يُذكر لتحسين الصورة. ما يعني أن اليمن بات مكسوراً وغير قادر على توفير وظائف أو تحسين حياة مواطنيه الاقتصادية».

رغبة قديمة

ويشير التقرير إلى ما وصفها بأنها «رغبة سعودية قديمة» في تقسيم اليمن مدللاً على ذلك بجملة شواهد:

أولاً: أن المملكة العربية السعودية لم تدعم توحيد شمال وجنوب اليمن في عام 1990، وأنها حاولت منع هذه الوحدة اليمنية من الحدوث مراراً وتكراراً في العقود السابقة، من خلال دعم القادة اليمنيين الجنوبيين والجماعات الانفصالية، حتي أصبح اليمن ثاني دولة في العالم بعد الولايات المتحدة من حيث نصيب الفرد في امتلاك السلاح.

ثانياً: يشير التقرير إلى أن الحكومة الانتقالية التي سعت السعودية لدعمها في اليمن منذ فبراير 2012م، والتي طردها الحوثيون عام 2015م كانت تخضع لسيطرة الجنوبيين من عدن..

ثالثاً: تركز المملكة العربية السعودية جهودها الحربية على تأمين عدن، عاصمة الجنوب السابق، والتدخل السعودي لم يبدأ بعد استيلاء الحوثيين على صنعاء، وإنما بعد سقوط عدن، كما أن الجزء الأكبر من الاهتمام العسكري السعودي ركز على جنوب اليمن، وفقاً للتقرير.

عيوب الاستراتيجية السعودية

ويشير التقرير إلى أن الهدف النهائي السعودي هو أطروحة التقسيم، وهذا يفسر الاستراتيجية المتبعة من قبل السعوديين في اليمن والتي تتسم بالقسوة والوحشية، بحسب التقرير. ويقول إن السعودية تهدم أجزاء من اليمن بفعل الضربات الجوية وأن الغزو قد يكون يستهدف إحداث تقسيم دائم سواءً أكان ذلك عن طريق الصدفة أو التصميم.

ويحاول التقرير أن يتساءل عما إذا كانت الخطة السعودية «المفترضة» تتماشى مع مصالح الولايات المتحدة. مشيراً إلى أن سياسة الولايات المتحدة، هي المحافظة على الحدود القائمة في سبيل الحفاظ على الاستقرار الإقليمي، بينما السعودية لا تهتم كثيراً بالحدود بحسب التقرير.

ويختتم التقرير بالإشارة إلى أن نتائج التقسيم ستكون نشأة جماعة أخرى على غرار داعش في اليمن، وهي تنظيم القاعدة الذي نما في ظل الفوضى والمناطق النائية، وأنه «ليس من مصلحة السعوديين أن يحدث ذلك»، بحسب وصف الكاتبين.

أوروبا مستمرة بصفقاتها القاتلة

برلمانية أوروبية: الدول التي تبيع الأسلحة للسعودية شريكة في جرائم الحرب باليمن

اتهمت نائب رئيس لجنة حقوق الإنسان في البرلمان الأوروبي باربارا لوخبيلر الدول الأوروبية التي تبيع الأسلحة للنظام السعودي بالمشاركة في جرائم الحرب المرتكبة في اليمن من قبل العدوان السعودي.

وقالت البرلمانية الألمانية المخضرمة- في مقال لها على صحيفة (نويس دويتشلاند): إن "كلمات المفوض السامي لحقوق الانسان في الأمم المتحدة زيد رعد الحسين واضحة تماماً حول الحرب التي يقودها حكام الرياض منذ عام على البلد الجار".

واوضحت ان السلاح الجوي السعودي تسبب بمجزرة في اليمن من خلال قتله لأكثر من أربعة آلاف مدني، فضلاً عن تدمير المستشفيات والمدارس والأسواق والموانئ ومخيمات اللاجئين والتي لم يستثنها السعوديون وحلفاؤهم خلال حربهم.

واضافت النائبة الالمانية في البرلمان الاوروبي في مقالها بعنوان (أوروبا مستمرة بصفقاتها القاتلة): ان الأمم المتحدة تحدثت عن 119 عملية انتهاك للقانون الدولي ارتكبها التحالف العسكري بقيادة السعودية أثناء شن الغارات الجوية.

واكدت انه مع هذا كله فإن "من ينقل الأسلحة للنظام السعودي فهو لا شك يجعل من نفسه شريكاً له في جرائم الحرب.

وتناولت لوخبيلر في مقالها صفقات الاسلحة التي باعتها الدول الاوروبية للنظام السعودي وحلفائه في العدوان على اليمن .

واوضحت ان الشركات البريطانية باعت للسعوديين منذ بداية الهجمات أسلحة بقيمة ثلاثة مليارات يورو، فيما قدم الفرنسيون الدبابات لها، وكذلك وزارة الاقتصاد الألمانية على الرغم من التصريحات المتناقضة لوزيرها، لم تبد مطلقاً أي تراجع في عمليات التصدير والتي كان آخرها بيع 23 طائرة هليكوبتر ذات تقنية عسكرية ونقلها الى السعودية.

واضافت: ان "قطر، شريك الرياض في الحرب على اليمن تسلمت دبابات (ليوبارد) وجنود الإمارات العربية المتحدة الذين يشاركون زملاءهم السعوديين في إطلاق النار على المدنيين اليمنيين، حصلوا مؤخراً على بنادق أوتوماتيكية جديدة ورشاشات من شركة هولكر وكوخ الألمانية".

كما اشارت البرلمانية الالمانية الى ان ذلك يأتي في الوقت الذي يوجد عدد لا حصر له من البنادق الهجومية التي حصل السعوديون على رخصة تصنيعها من ألمانيا منذ العام 1969م من شركة هولكر وكوخ.

وبينت قائلة: "لكن هذا لا يغير شيئاً من حقيقة أن الصفقات الألمانية والفرنسية والبريطانية تتعارض كلياً مع لوائح الاتحاد الأوروبي".

وتابعت: "فعندما تبيع الشركات الأوروبية المصنعة للسلاح بضاعتها للمستبدين في الرياض، فذلك يخالف الموقف المشترك للاتحاد الأوروبي بشأن صادرات الأسلحة، ويحظر بيع الأسلحة إذا كان سيُساء استخدامها ويُنتهك بها القانون الدولي وحقوق الانسان".

وأشارت الى ان "عقد الصفقات الاوروبية مع الرياض يسهم إلى جانب المصالح الاقتصادية في تعزيز خلق حكومات مستقرة في منطقة الأزمات، سبق وعلمنا نهايته".

وأكدت نائب رئيس لجنة حقوق الإنسان في البرلمان الأوروبي ان الأنظمة الاستبدادية مثل تلك التي يقودها السعوديون أنظمة لا تخلق الاستقرار "ومن يزودهم بالقوارب العسكرية والغواصات والبنادق والطائرات بدون طيار فهو يلعب بالنار".

كما شددت على ان ما يلزم عمله هو عكس ذلك تماماً، وانه يجب على نواب دول الاتحاد الأوروبي في بروكسل أن يأخذوا على محمل الجد مسالة ضمان عدم تصدير المدافع الرشاشة ولا طائرات الهليكوبتر ولا الدبابات الى السعودية وحلفائها.

وختمت البرلمانية الالمانية مقالها بالقول: يجب أن تصب قرارات اعضاء البرلمان الاوروبي في قانون ملزم بالمبادئ التوجيهية والالتزام بموقف موحد في نهاية المطاف.. لأن من يربط مسألة إنهاء الصفقات المميتة بحسن النوايا، فهو خاسر.

تناقض السياسة الأمريكية في اليمن

القاعدة تحصل على أكثر من 5 ملايين دولار يومياً من المكلا

إيما اشفورد

لقد قدمت رويتر تحقيقاً أوضحت فيه كيف ان الحرب بقيادة السعودية على اليمن ساعدت في تقوية القاعدة في شبه الجزيرة العربية, وهي جماعة محلية تشكل فرع التنظيم في شبه الجزيرة العربية. في حين كان واضحاً بالنسبة للمراقبين لبعض الوقت ان القاعدة في الجزيرة العربية قد استفادت جراء الصراع الدائر , وخير دليل على ذلك المناطق الشاسعة التي تم بسط سيطرتهم عليها كما جاء ذلك مفصلاً في المقال.

كما قام التنظيم ببسط سيطرته على مدينة المكلا , والآن تنظيم القاعدة يحكم السيطرة على ثالث اكبر ميناء في اليمن, وبحسب تقديرات رويترز فإن هذا الميناء يتيح للتنظيم الحصول على عائدات تصل الى مليوني دولار يومياً كإيرادات الرسوم والضرائب. كما يقوم التنظيم بابتزاز الاموال, بما في ذلك 1,4 مليون دولار من شركات النفط الحكومية, وهذا يعتبر مصدراً سهل المنال للحصول على المال, وهي ببساطة طريقة اقل دهاء من القيام بسرقة بنوك المدينة.

وربما ان الاكثر فائدة في النهج الذي تتبعه القاعدة يتمثل في توفير الخدمات المدنية والاستقرار. في حين ان القول بان القاعدة لم تجرب بناء الدولة من قبل يبدو غير حقيقي, فمثل هذه الاستراتيجية قد ارتبط نموذجياً ارتباطاً قوياً بتنظيم الدولة. فكما جاء في الملاحظات في تقرير رويترز , في المكلا , يحاول تنظيم القاعدة تقديم نفسه على انه الحاكم الاقل وحشية وقسوة مقارنة بتنظيم الدولة, وهذا النهج قد لقي قبولاً وصدى من قبل بعض المواطنين اليمنيين الذين يتوجسون من العودة الى عدم الاستقرار.

> **الجماعات الإرهابية قاتلت إلى جانب الميليشيات المدعومة سعودياً**

> **مساعدات السعودية وأمريكا للقاعدة قوّضت عشر سنوات من جهود مكافحة الإرهاب في اليمن**

مثل هذا الموقف هو محاولة من الجماعة الوصول الى اتفاق رسمي ينص على تقاسم الجماعة عائدات النفط مع الحكومة المحلية، والمشاركة في ادارة الضرائب للمواطنين في مدينة المكلا , والغاء الضرائب المفروضة والتي تقتطع من الرواتب وتعزيز السياسات الشعبية المختلفة. وهذه كلها تعد اعمالاً بطولية من وجهة نظر المواطنين لمجموعة لطالما كانت محور هجمات الطائرات بدون طيار الامريكية ونشاطات مكافحة الارهاب لأكثر من عقد من الزمان.

ولكن لا ينبغي ان يكون مستغرباً ان الحملة العسكرية الجارية التي تدعم من قبل مجلس التعاون الخليجي قد تجاهلت وبشكل فعلي القاعدة في شبه الجزيرة العربية وصبت جل تركيزها على مقاتلي الحوثي وحلفائهم. وهناك دليل على ان مقاتلي القاعدة في شبه الجزيرة العربية قد قاموا بالقتال جنباً الى جنب ومع الميليشيات المدعومة من السعودية.

ومن جهة اخرى, فان الحملة التي تقودها السعودية ـ والتي صممت على اعادة الرئيس المبعد هادي وحكومته ـ كانت دموية وغير فعالة. فلم تتسبب فقط في بروز اسوأ ازمة انسانية في العالم فقط, بل ان قواتها تعثرت في جنوب العاصمة ولم تستطع تحقيق الاهداف الرئيسية.

وقد سلط التقرير الضوء على التناقضات الكامنة في السياسة الامريكية في اليمن. وذلك من خلال الدعم المقدم للحملة بقيادة السعودية والتي على اثرها اتاحت الولايات المتحدة الامريكية لتنظيم القاعدة في الجزيرة العربية جمع الثروة وبسط السيطرة على الارض, وقوضت بشكل فعال عشر سنوات على الاقل من جهود مكافحة الارهاب داخل اليمن. مضيفاً معلومة اخرى مفادها حقيقة ان الجيش ومقاتلي الحوثي هم غالباً يقاتلون ضد تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية داخل اليمن.

في حين ان غالبية الانتقادات على الحرب في اليمن قد ركزت على القضايا الانسانية, والفاعلية الحقيقية لسياستنا في اليمن والافتقار الكامل لأي استراتيجية شاملة هو ما يثير القلق. في الواقع, فإن الفعالية لبعض لتلك السياسات السابقة, كضربات الطائرات بدون طيار بوجه خاص, وان كانت هذه الضربات في حد ذاتها مثيرة للجدل. فقد اشارت الدراسات في الواقع الى ان الضربات التي نفذتها الطائرات بدون طيار قد كانت ذات جدوى وفاعلية في مواقع محدودة جداً.

وحتى الآن فان المكاسب التي جناها تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية قد قوَّضت بشكل سريع أي هجمات قامت بها الولايات المتحدة على مخيمات التدريب لتنظيم القاعدة او الجهود الاخرى التي بذلت لمكافحة الارهاب اثناء العقد الماضي وذلك جراء دعمها للحرب الحالية.

* موقع منظمة كاتو انستيتوت